



مع بداية عام 1965م أصبح في الجنوب المحتل 11 جبهة وشملت الانتفاضة المسلحة بقيادة الجبهة القومية البلاد بأسرها

ترفض تنفيذ قرارات لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتطبيق لائحة منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي طالبت بمنح الاستقلال لشعب جنوب الجزيرة العربية وتصفية القاعدة الحربية، وهذا الرفض كان يتعارض مع قرار الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 11 كانون الأول «ديسمبر» 1963م الذي أكد حق سكان عدن والمحميات في الحرية وتقرير المصير.

اشتداد الكفاح المسلح في الولايات

اثر النجاحات الأولى للانتفاضة رداف اندلعت بؤر المقاومة المسلحة بوجه المستعمرين وعملائهم في ولايات أخرى أيضاً، ففي العام الأول من الكفاح المسلح فتحت الجبهة القومية خمس جبهات أخرى تقع أساساً في المنطقتين الشمالية والغربية والوسطى من اليمن الجنوبية.

واتشترت العمليات العسكرية في دثينة، والعوذلي، والفضلي، والضالع، والحواشب، وعند بداية عام 1965م أصبحت تعمل في اليمن الجنوبية 11 جبهة بما في ذلك في الواحدي ويافع والعلق عند هذا الزمن كانت الانتفاضة المسلحة بقيادة الجبهة القومية قد شملت البلاد بأسرها عملياً.

من أن يأتي إلى الحكم، في أعقاب الانتخابات التي ستجري في الحريف، جماعة حزب العمال الذين لن يعتمدوا على السلاطين والشيوخ، اتخذت قراراً بأن تعلن قبل الانتخابات عن منح جنوب الجزيرة العربية في المستقبل الاستقلال التام، وقد أعلن في الكتاب الأبيض حول مسائل الدفاع في تموز «يوليو» 1964م أن بريطانيا ستحتفظ بقاعدتها في عدن بينما سيحصل جنوب الجزيرة العربية على الاستقلال في موعد لا يتعدى عام 1968م وكان المحافظون يأملون بأن هذا الوعد سيمنح لهم لاحقاً ضمان نقل السلطة في اليمن الجنوبية إلى حكومة موالية وعقد معاهدة دفاع معها مع الحفاظ على القاعدة الحربية.

إلا أن الحكومة الاتحادية لم توافق على الخطة البريطانية إذ اعتبرتها تنازلاً للساسة العدنيين على حساب السلاطين واستمر التناحر بين هؤلاء وأولئك.

وفي تشرين الأول «أكتوبر» 1964م جاءت إلى الحكم في بريطانيا بنتيجة الانتخابات حكومة من حزب العمال أخذت تعتمد على البراجوازية العدنينة والساسة المعتدلين أكثر من اعتمادها على حكام الولايات.

غير أن السياسة الإنجليزية بقيت على العموم من دون تغيير وقد أعلن ممثل حكومة العمال في منظمة الأمم المتحدة أن بريطانيا

وكان حكام الولايات يعتقدون بأن إنجلترا ستساعدتهم وتقف من كل بد إلى جانبهم، فأبدوا عناداً وجواباً على ذلك أعلنت حكومة باهارون قائمة طويلة بالمطالب المضادة بما في ذلك حول القوات المسلحة العدنينة التي كان يتوجب على إنجلترا أن تنفق على تشكيلها 10 ملايين جنيه استرليني.

وأعلن الوفد البريطاني أن وزير شؤون الكومنولث سيكون على استعداد لمناقشة الشروط الجديدة لاستئجار القاعدة والموافقة على بند يحدد موعد منح الاستقلال للمستعمرة، لكنه غير موافق على فكرة التعادل العسكري بين عدن والولايات وعلى مطالب وفد عدن بتجريد الحكام من مناصبهم والقابض.

إبان سير المؤتمر الذي دام حوالي شهر لم تستطع الأطراف التوصل إلى اتفاق بشأن مستقبل ما يسمى بدولة الجنوب العربي.

زد على ذلك ان حكام الولايات انفسهم كانوا يتخاصمون فيما بينهم إذ كانوا يتخوفون من ان إنجلترا ستعتمد مستقبلاً إلى تنصيب أحدهم على الجميع جاعلة منه رئيساً، وكان بمثابة (قنبلة سياسية) بالنسبة للمؤتمر مغادرة وزير الإعلام للحكومة الاتحادية السلطان أحمد الفضلي بصورة مفاجئة إلى القاهرة حيث أعلن في اليوم التالي أنه انضم إلى الكفاح المسلح.

ومني مؤتمر لندن بفشل ذريع واذا تخوفت حكومة المحافظين

المناورات الدستورية لبريطانيا والتناحر بين السلاطين والساسة العدنيين

في هذه الفترة قامت بريطانيا، بعد أن شعرت بالخطر الجدي على مصالحها في جنوب الجزيرة العربية، بلعبة سياسية نشيطة، فبعد ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي في كانون الثاني «يناير» 1963م جرى في المستعمرة تشكيل أو الحكومة عدنية برئاسة البيومي، لقد كان الإنجليز يأملون بأن ينشئوا من البرجوازية التجارية العدنية والسلاطين والشيوخ قوة من شأنها أن تضمن بقاء المصالح البريطانية، وبالدرجة الأولى القاعدة الحربية في عدن، وفي كانون الأول «ديسمبر» 1963م كان ينبغي أن يعقد في لندن مؤتمر دستوري مزعوم أعده المستعمرون، إلا أنه قبيل سفر الوفد من عدن، عندما كان المندوب السامي بصحبة مجموعة من الأشخاص متجهاً إلى ساحة المطار نحو الطائرة، القيت عليهم من مبنى المطار قنبلة يدوية ونتيجة الانفجار قتل جورج هندرسن نائب تريفاسكس، وأصيب 53 شخصاً بجراح من فيهم المندوب السامي نفسه وبعض وزراء حكومة الاتحاد، وعلى اثر الحادث أعلنت حكومة الاتحاد عن اقفال الحدود مع الجمهورية العربية اليمنية، وطرد من عدن (280 شخصاً غير مرغوب فيهم) بينهم يمينون شماليون وبناء على الاشتباه في المشاركة في محاولة اغتيال المندوب السامي القت السلطات القبض على 75 شخصاً من أعضاء حزب الشعب الاشتراكي وأعلنت في عدن وكل الجنوب العربي حالة الطوارئ.

وعلى اثر ذلك قامت الشرطة العدنية في المستعمرة بسلسلة من الاعتقالات وسط قادة حزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي والاتحاد الشعبي الديمقراطي والبعث وحركة القوميين العرب، والقي في السجن بعد الله الأسنج وعبدالله باذيب وقحطان الشعبي وغيرهم من الزعماء البارزين.

واحتجاجاً على الاعتقالات الجماهيرية جرت في عدن اضطرابات وشارك في الاضراب الذي نظمته النقابات في كانون الأول «ديسمبر» 1963م قرابة 7 آلاف شخص وجواباً على الاضراب من ثلاثة أيام الذي اجراه التلامذة والطلاب العدنيون اغلقت السلطات الاستعمارية في كانون الثاني «يناير» 1964م المدارس والكلليات تاريخ 1964/1/5م.

المؤتمر الدستوري الذي اطلق عليه وطينو الجبهة القومية تسمية (المؤتمر اللادستوري)، عقد فقط في حزيران (يونيو) 1964م برئاسة وزير المستعمرات البريطاني ساندس، وحضره حكام ولايات جنوب الجزيرة العربية ووفد عدن برئاسة رئيس وزراء الحكومة العدنية والتاجر العدني الكبير زين باهارون، منذ فترة التحضير للمؤتمر ظهرت خلافات بين بريطانيا وحكام الولايات والساسة العدنيين إذ أن السلاطين وجماعة الكمبرادور العدنيين كانوا يودون أن يقطعوا لانفسهم قطعة أفضل.

والوفد العدني رفض على العموم في البدء حضور الجلسات وكان يقدم مطالبه من خلال وسيط.

لقد كانت إنجلترا تسعى إلى قيام حكومة في اليمن الجنوبية من شأنها أن توقع معاهدة دفاع تضمن لها الحفاظ على قاعدتها الحربية في عدن، وكان ينبغي أن توضع في القاعدة صواريخ ذات رؤوس نووية.

وطالبت الحكومة العدنية الانجليزية بأن يدفعوا سنوياً إيجاراً قدره 12 مليون جنيه استرليني إلى الخزانة العدنية مباشرة، وكان حكام الولايات بدورهم يطالبون بأن تجري عملية الدفع للحكومة الاتحادية لأن وظائف الدفاع كانت من صلاحية وزير الدفاع الاتحادي.

